الأمم المتحدة S/2004/969

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب إليّ فيه المجلس أن أطلعه بانتظام على الحقائق، وأن أقدم إليه تقريرا عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. وطلب مني مجلس الأمن فيما بعد، أثناء مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ستة أشهر في هذا الصدد.

٢ – ومنذ صدور تقريري المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/456)، أحاط السيد توليامني كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أعضاء المجلس علما، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بالتقدم الذي أحرزته الحكومة منذ توليها السلطة في أيار/مايو ٢٠٠٤ عقب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠٠٤.كما أحاط الأمين العام المساعد أعضاء المجلس علما، في ٧ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتطورات التي أعقبت التمرد العسكري الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٣ – ويركز هذا التقرير على التطورات التي حدثت منذ الإحاطتين المقدمتين في تشرين الأول/أكتوبر. وهو يتضمن أيضا مقترحات مقدمة تلبية لطلب المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/41)، بشأن المساهمات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة من أجل بذل جهد دولي فعال ومنسق لمساعدة غينيا – بيساو.

161204 161204 04-63597 (A)
0463597

ثانيا – الحالة السياسية

٤ – كانت الحالة السياسية في غينيا – بيساو، قبل تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر، واعدة بالأمل وتبشر بإمكانية إحراز تقدم. فبعد إكمال المرحلة الأولى من العملية الانتقالية، بذل الرئيس المؤقت، هنريك بيريرا روسا، والحكومة الجديدة التي تشكلت عقب الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ٢٠٠٤ جهودا نشطة لاستعادة الحكم الدستوري والاستقرار المؤسسي في البلد. وبدأت كل من الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضائية العمل في إطار معايير السلطات المتوخاة في الدستور. وشكلت السلطات لجنة انتخابات وطنية جديدة لتنظيم الانتخابات في المستقبل، بما فيها الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥، التي يكتمل بها الانتقال السياسي وتؤذن بالاستعادة التامة للحالة الدستورية الطبيعية.

٥ – وفي المجال الاقتصادي – الاجتماعي، أدت الإصلاحات المالية وإصلاحات أساليب الحكم التي أدخلتها الحكومة إلى تحسن في تحصيل الإيرادات، الأمر الذي مكّنها من الوفاء بالتزاماتها فيما يختص بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن في مواعيدها، وهو ما خفف جزئيا من معاناة الكثير من الأسر المعيشية. وعملت الحكومة أيضا في تعاون وثيق مع مؤسسات بريتون وودز، التي شجعتها التدابير التي اتخذتها السلطات لاستعادة الرقابة المالية المركزية. ونتج عن ذلك أن بدأت المناقشات بين مؤسسات بريتون وودز والحكومة لوضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر. وتعد هذه الورقة وثيقة أساسية لمؤتمر المائدة المستديرة الذي تقرر مبدئيا عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ولكنه تأجل الآن كنتيجة مباشرة لتجدد عدم الاستقرار الذي أثاره تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر.

٦ – ولكن مما يؤسف له أن تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر العسكري الذي أدى إلى اغتيال رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الجنرال فيريسيمو كوريا سيابرا، والناطق الرسمي باسم القوات المسلحة الكولونيل دومينغوس دي باروس، هدد تلك الإنجازات، فضلا عن الإنجازات الأخرى التي حققتها السلطات الجديدة، وأظهر هشاشة العملية الانتقالية الجارية والمجتمع بأكمله.

٧ – وكما يذكر أعضاء المجلس من الإحاطات السابقة التي قدمتها الأمانة العامة عقب تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر، فإن من تزعم التمرد هم مجموعة من الضباط الذين أعلنوا أن الدوافع الأساسية التي حملتهم على القيام به هي تظلمات بشأن المرتبات وسوء الأحوال المعيشية والفساد داخل المؤسسة العسكرية. وأصروا على أن التمرد ليس انقلابا وليس من أهدافه تغيير الوضع السياسي الراهن. ثم سعوا إلى تعيين مرشحهم الميجور جنرال

تاغمي ناو اي، رئيسا جديدا للأركان العامة للقوات المسلحة، وجعلوا السلطات توافق على ذلك. وأدى الجنرال تاغمي والقادة الجدد للقوات البحرية والجوية والبرية اليمين الدستورية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ وبذلك انتهى فراغ في قيادة القوات المسلحة كان مبعث قلق طوال شهر كامل.

٨ - بيد أن قطاعا عريضا ينظر إلى تلك التعيينات باعتبارها خضوعا من السلطات المدنية للضغوط العسكرية، وعلى أنها دليل على ازدياد تآكل سلطة الحكومة الدستورية ومؤسساتها. وقد أعربت جهات فاعلة كثيرة، سياسية ومن المجتمع المدني، عن تخوفها الشديد من ظاهرة الإفلات من العقاب إثر التزام الحكومة بمذكرة تفاهم - أبرمتها مع القوات المسلحة - وتقضي باحتمال إعلان عفو شامل عن جميع المتورطين في التدخلات العسكرية منذ عام ١٩٨٠.

٩ - وزاد التمرد أيضا من خطر حدوث استقطاب في مجتمع غينيا - بيساو على أسس إثنية، لا سيما في ظل شيوع الاعتقاد بأن التمرد حدث بإيعاز من عناصر 'البلانتا' في القوات المسلحة، بنية السيطرة على المؤسسة العسكرية.

١٠ - ومنذ ذلك الحين، ظل الرئيس المؤقت يؤكد على أهمية المضي قدما في الخطة الموضوعة منذ زمن لإصلاح القوات المسلحة، وهو هدف أيده الرئيس الجديد لأركان القوات المسلحة، الذي أعلن استعداد المؤسسة العسكرية للعمل على إجراء إصلاح جذري في القوات المسلحة.

١١ - وعملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بنشاط مكثف لإظهار تضامنهما، وتقديم المساعدة إلى حكومة غينيا - بيساو، بعد تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر. إذ لم تقتصر جهودهما على إرسال الوفود التي أعربت عن تأييدها للسلطات المدنية وإدانة الأحداث التي وقعت إدانة مطلقة، بل قدمتا أيضا المساعدات المادية والتقنية، التي شملت هبة نقدية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرها نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تُوظف في تسديد قسط من متأخرات المرتبات المستحقة للعسكريين. وقررت كلتا المنظمتين تعيين ممثلين متفرغين لهما يقيمان في بيساو للعمل مع السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على تعزيز السلام في البلد. ومن ناحية أخرى، وعلى إثر قرار وزاري اتخذته مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في الاجتماع الذي عقدته في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في لشبونة، وحضره أيضا ممثلي في غينيا - بيساو، أرسلت تلك المجموعة بعثة توعية ومساعي حميدة إلى بيساو في ١٥ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لمساعدة السلطات المدنية والعسكرية على التوصل إلى سلام دائم في البلد.

ثالثا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٢ – ما زالت الحالة الاجتماعية – الاقتصادية حرجة. إذ لا تمتلك الحكومة الموارد اللازمة لتغطية المصروفات المتكررة، وتسديد المتأخرات الضخمة الخاصة بالمرتبات الموروثة من الحكومة السابقة. ثم أن تكرار القلاقل والأعمال المزعزعة للاستقرار لا يشجع الجهود التي تُبذل لتوليد الإيرادات والاستثمارات الضرورية لاستمرار النمو الاقتصادي.

١٣ – وقد أُنشئ صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ بمبادرة من الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وظل يوفر التمويل للاحتياجات الاجتماعية الحرجة ولتحقيق الحد الأدنى من الأداء الحكومي في القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية؛ ولكن الصندوق استنفد موارده وسيتوقف عن العمل بنهاية هذا العام.

١٤ – وعقب اجتماع لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي عُقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة المساعدات التي يمكن تقديمها إلى غينيا – بيساو بعد فترة الصراع، تقرر إرسال بعثة من الصندوق في الفترة من ٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمساعدة السلطات على إعداد ميزانية عام ٢٠٠٥. ومن المعتزم إرسال بعثة ثانية بمجرد أن يتم تحديد موعد لمؤتمر مائدة مستديرة. وفي الوقت نفسه، تتوقع الحكومة أن تحصل على شريحة ثانية قيمتها ٥,٣ ملايين يورو من أصل مبلغ إجماليه ١٧,٢ مليون يورو تم الاتفاق عليه مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ لدعم الميزانية، رهنا بالتوصل إلى إطار اقتصادي كلي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وسيُتاح مبلغ آخر قدره ٥ ملايين يورو مع نهاية العام، فور التوصل إلى هذا الاتفاق.

١٥ – ومن ناحية أخرى، لا يزال قطاعا الصحة والتعليم، مثلهما مثل أغلبية الخدمات العامة الأخرى، يعانيان من نقص البنية الأساسية، والموارد المالية، والموارد البشرية المؤهلة. وبالرغم من جوانب النقص هذه، فقد تسنى للمدارس الحكومية أن تبدأ العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في موعده في تشرين الأول/أكتوبر، لأول مرة منذ ثلاثة أعوام، وذلك بفضل توفير مواد التدريس بتمويل أُتيح في إطار صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. ومن النواحي الإيجابية أيضا أن الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال شملت ٩٧ في المائة من الأطفال، وأن منظومة الأمم المتحدة قدمت دعما كبيرا للحملة الوطنية

لمكافحة الملاريا. كما عقد المنتدى الوطني الأول المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أيلول/سبتمبر، وكان أحد عدة أنشطة تم تمويلها في إطار خطة الأمم المتحدة لدعم التنفيذ.

رابعا – الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ – كان مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، حتى وقوع تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر يقدم الدعم التقني والموارد إلى الحكومة. وقد مكنها ذلك من إنشاء لجنة تحضيرية للشروع في عملية التخطيط لعقد منتدى يناقش إصلاح القوات المسلحة والمصالحة بين مختلف الأجنحة داخل القوات المسلحة. وقد درجت هذه الأجنحة على إقامة علاقات وثيقة مع قوى سياسية مختلفة، الأمر الذي نقل إلى المؤسسة العسكرية التوترات التي اتسمت بها العلاقات بين بعض الأحزاب السياسية. ونظرا للصعوبات الحائلة دون التوصل إلى فهم مشترك بشأن المبادرة وإحجام القوات المسلحة عن المشاركة في عمل اللجنة، تقرر إعادة تقييم العملية التحضيرية. ثم توقفت عملية إعادة التقييم هذه بسبب أحداث السادس من تشرين الأول/أكتوبر، ولكنها ستستأنف الآن بعد أن جرى تعيين القيادة العسكرية الجديدة.

١٧ – وثمة حاجة ماسة لإصلاح قوات الشرطة، التي ما زالت تعاني من نقص حاد في المعدات والموارد المالية والقدرات التي تمكنها من القيام بدورها في توفير الأمن العام، فعلى سبيل المثال، لا يوجد تحت تصرف إدارة الشرطة في بيساو، حسب قول مفوض الشرطة المعين حديثا، سوى سيارتين صالحتين للعمل.

١٨ – وتواصل إحراز تقدم نحو القضاء على المخاطر المتعلقة بالألغام، وذلك تحت إشراف الهيئة الوطنية لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تمكّنت منظمتا 'هيوميد' و 'لوتكام'، وهما منظمتان وطنيتان غير حكوميتين لإزالة الألغام، من إزالة ٥٩٩ ٢ لغما و ٩٠٠ ٣٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في منطقة مساحتها ٧٨٤ ٧٥٩ مترا مربعا. وتعهد الاتحاد الأوروبي بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ يورو، وتعهدت الحكومة الألمانية بمبلغ ٠٠٠ ١٤٠ دولار، وذلك لدعم إزالة الألغام. ومن المقرر أن تكتمل إزالة الألغام في بيساو بنهاية عام ٢٠٠٥، وفي شرق وجنوب البلاد بنهاية عام ٢٠٠٦.

١٩ – إلى جانب ذلك، استمرت المنظمة الدولية للهجرة في توفير الدعم الإداري والمالي لبرنامج التسريح والتوطين وإعادة الإدماج الذي يمر الآن بمرحلة إعادة الإدماج

ويشمل ٧ ١٨٢ من المحاربين السابقين. ولأسباب تقنية، لن يتمكن البرنامج من إكمال جميع أنشطة إعادة الإدماج حتى تموز/يوليه ٢٠٠٥ حسب ما كان مقررا، وسيتعين تمديده إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

خامسا – جوانب حقوق الإنسان

٢٠ – لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. فقد أدت أحداث السادس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى نشوء جو مشحون بعدم اليقين وعدم الأمن في أوساط السكان، لا سيما أنه لم تُفتح أي تحقيقات رسمية حول الظروف التي اكتنفت التمرد واغتيال الجنرال سيابرا والكولونيل دي باروس. وفي أعقاب التمرد، أصبح عمال القطاع المدني، الذين كثيرا ما يقومون بإضرابات للمطالبة بمرتباتهم الدورية ومتأخراتهم، أكثر جسارة في الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات القائمة.

٢١ – وعقب الإفراج المؤقت في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عن ١٣ سجينا من أصل ٢٠ من السجناء المتهمين بمحاولة الانقلاب، المحتجزين تعسفيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو متابعته الدقيقة لقضايا المحتجزين السبعة الباقين، حيث قام بزيارات دورية لهم وقدم توصيات إلى السلطات. وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الإفراج مؤقتا عن جميع المحتجزين إلى أن يقدموا إلى المحاكمة.

٢٢ – وأثناء الفترة التي يغطيها التقرير، واصل المكتب ووكالات الأمم المتحدة الترويج للمساواة الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا السياق، يقوم المكتب والوكالات بدعم جهود معهد المرأة والطفل لتأمين التصديق على البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

سادسا – ملاحظات وتوصيات

٢٣ – تواجه غينيا – بيساو تحديات معقدة تشمل عدة قطاعات. كما ازداد الوضع تعقيدا بسبب تمرد السادس من تشرين الأول/أكتوبر ونتائجه. ومما يشجعني أن جميع الشرائح السكانية تفكر بجدية وشمولية في إيجاد مخرج من الأزمات المتكررة حتى تتمكن غينيا – بيساو من بناء سلام وتقدم مستدامين. وبغية المساهمة في ذلك الجهد، لم أقترح، في رسالتي المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مجرد تمديد وجود مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا – بيساو، بل وتنقيح ولايته أيضا، بحيث تُراعى فيها المهام

المتنوعة المتعين القيام بها وأهمية تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين لمواجهة تلك التحديات.

٢٤ - وقد أوجزت، في رسالتي المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، المهام الجديدة التي قد يود المجلس إدراجها في ولاية المكتب المنقحة. ومن شأن هذا الدور الجديد أن يمكن المكتب، بالعمل الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، من إدماج أنشطة التنمية والسلام والأمن بهدف تحديد استراتيجية متماسكة لبناء السلام في كل من الأجل القريب والأجل المتوسط والأجل الطويل.

٢٥ - وتلك الولاية المنقحة ستمكّن مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو، من العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي، لمساعدة غينيا - بيساو في التغلب على الصعوبات الراهنة التي تواجهها، بما في ذلك تنظيم الانتخابات الرئاسية في العام المقبل، لضمان الاستعادة التامة للأوضاع الدستورية الطبيعية. وفيما يتعلق بتلك الانتخابات، واستجابة لطلب الرئيس المؤقت، فإن الأمم المتحدة على استعدد لتقديم الدعم التقني لتنظيم الانتخابات وتنسيق المراقبة الدولية بشأنها.

٢٦ - وسيساهم المكتب والفريق القطري في بناء القدرات المؤسسية لتمكين كل من الهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية من العمل بفعالية أكبر. وسيتم تكثيف التدريب والدعوة في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢٧ - وسيتعين إبلاء اهتمام جاد لمجال إصلاح القوات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم المكتب والفريق القطري بدعم جهود الحكومة والقوات المسلحة نحو تخطيط إصلاح القوات المسلحة وتنفيذ ذلك الإصلاح.

٢٨ - ولمساعدة الحكومة في مواجهة هذه التحديات، سيعمل المكتب في تعاون وثيق مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري على تعبئة المساعدات المالية الدولية. كما سيستمر المكتب في العمل بنشاط لتعزيز تطوير عمليات وآليات وطنية لمنع الصراعات وإدارتها، ولا سيما بتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، على التدخل في هذا المجال.

٢٩ - إن التحديات التي تواجه غينيا — بيساو عديدة ومعقدة. وإنني أناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدات لمعاونة غينيا - بيساو على تلبية احتياجاتها الفورية وعلى مواجهة التحديات البنيوية الواضحة. وسأجمل أدناه توصياتي في هذا الصدد.

٣٠ - في الأجل الفوري، ينبغي، نظرا لعجز الإيرادات المزمن، تمديد فترة عمل صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بدلا من الالتزام بالتاريخ المحدد لإغلاقه وهو نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك لتمكين الحكومة من تلبية أولوياتها العاجلة المتعلقة بالميزانية وفقا لصلاحيات ذلك الصندوق. وأود أن أثني على الشركاء الذين أسهموا في ميزانية الصندوق وأن أشجعهم، هم وغيرهم من الشركاء، على تقديم المزيد من المساهمات له.

٣١ - وفيما يختص بعملية إصلاح القوات المسلحة، فإن من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي، متى حددت الحكومة والسلطات العسكرية طبيعة ذلك الإصلاح ونطاقه، بتقديم الدعم اللازم للجهود الوطنية الرامية إلى كفالة بدء العملية وانطلاقها بسرعة. ومتى تحددت أهداف وطرائق إعادة تشكيل القطاع الأمني، بما فيه القوات المسلحة، ينبغي إنشاء صندوق خاص مماثل لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ لتسهيل تخطيط عملية الإصلاح وتنفيذها. وسيعمل المكتب والفريق القطري في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية لتحديد مختلف البرامج الداعمة لتلك العملية، وكذلك لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك البرامج.

٣٢ - كما ستساعد الأمم المتحدة السلطات على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي إطار تنفيذ ذلك البرنامج، ينبغي تشجيع الحكومة على تجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي بحيازة أفراد عاديين. وينبغي للحكومة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول المجاورة، أن تعالج مسألة الانتشار الإقليمي للأسلحة الصغيرة، وغيرها من المسائل العابرة للحدود.

٣٣ - وفيما يختص بأولويات الأجل المتوسط والأجل الطويل، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة، بالتعاون مع المانحين الآخرين، برسم ووضع برامج تهدف إلى ما يلي: (أ) تقوية المؤسسات والهياكل الوطنية في كل من المجال السياسي والمجال القضائي والمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي؛ (ب) تطوير وتمكين هيئات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية؛ (ج) معالجة محنة الشباب، لا سيما بتوفير فرص المساهمة المنتجة البنّاءة في الحياة والعمليات الوطنية؛ (د) إعادة بناء الهيكل الأساسي الاجتماعي والعام.

٣٤ - ونظرا لتعزيز وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على الصعيد الميداني لتقديم الدعم لغينيا - بيساو، ينبغي إنشاء آلية تنسيق مشتركة مع الأمم المتحدة لضمان التضافر والتكامل ولتفادي ازدواج الجهود.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، سيضاعف المكتب، معززا بفريق الأمم المتحدة القطري، جهوده لتعزيز النظام القضائي وتمكينه من العمل بمزيد من الفعالية، وذلك ببناء القدرات وتخصيص الموارد.

٣٦ - وقد أحرزت غينيا - بيساو قدرا طيبا من التقدم منذ انتهى الصراع الذي جرى في ١٩٩٨-١٩٩٩. وإذ يخطو البلد نحو إكمال العملية الانتقالية الجارية، تظهر تحديات جديدة، على غرار ما شهدناه من تمرد عسكري في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومما يؤسف له أنه منذ بداية الانتقال حل محل التفاؤل المتحفظ شك متعاظم وازداد الاعتقاد بأن المؤسسة العسكرية تمثل العقبة الأكبر على طريق تثبيت الديمقراطية والسلام. وهناك أيضا سخط متزايد لأن التدخلات العسكرية المتكررة تمنع استئناف المساعدات الإنمائية، والفرص الاقتصادية، وتحسين الأحوال المعيشية.

٣٧ - وإنني أشجع سلطات غينيا - بيساو على مواصلة جهودها لإكمال الانتقال السياسي سلميا، بوسائل تشمل إجراء الانتخابات الرئاسية حسب المرتأى في الميثاق الانتقالي السياسي. ولهذه الغاية، يلزم تعزيز الحوار السياسي وتشجيع قيام علاقات أكثر إيجابية بين المدنيين والعسكريين، ضمانا لتقيد المؤسسة العسكرية تقيدا تاما بمبدأ التبعية للسلطات السياسية المدنية. ولذلك، فإنني أحث أصحاب المصلحة كافة، لا سيما القادة من السياسيين والعسكريين، على التسامي فوق مصالحهم ومطامحهم الحزبية وعلى المعاونة على حفظ السلام والاستقرار وصونهما خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

٣٨ - وعلى الرغم من الطبيعة المتكررة التي تتسم بها مشكلات غينيا — بيساو، يلزم أن يظل شركاؤها الإنمائيون على التزامهم. وينبغي لهم ألا يسمحوا لأحداث السادس من تشرين الأول/أكتوبر بأن تقلل التزامهم بمساعدة ذلك البلد على إكمال الانتقال والتزامهم بتقديم المساعدات السياسية والمالية والتقنية التي تحتاجها غينيا - بيساو للوفاء بأولوياتها الفورية والمتوسطة الأجل والأبعد من ذلك أجلا لكي تبلغ الاستقرار والتنمية المستدامة. ومن ثم، فإنني أحث المجتمع الدولي وشركاء غينيا - بيساو كافة على المساعدة بسخاء، بما في ذلك تقديم مساهمات لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥.

٣٩ - وأود أن أثني على مؤسسات بريتون وودز لاستمرارها في العناية بشواغل غينيا - بيساو؛ وأناشد المجتمع الدولي أن يشترك بنشاط في مؤتمر المائدة المستديرة، متى تحدد موعد جديد لعقده. إن الإصلاحات الاقتصادية وتجديد دماء الاقتصاد الوطني أمران شديدا الحيوية وينبغي أن يلقيا الدعم من المستثمرين المحليين والأجانب.

٤٠ - كما أود أن أرحب بالجهود البنّاءة التي يبذلها الفريق العامل المخصص لدرء الصراعات وفضها في أفريقيا، التابع لمجلس الأمن؛ والفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وفريق أصدقاء غينيا - بيساو؛ وأن أرحب بدورهم النشط في إثارة همم شركاء غينيا - بيساو لمساعدتها على معالجة أهدافها في الأجل القصير التالي للصراع وأهدافها الإنمائية الطويلة الأجل. وصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، المنشأ بفضل تلك الجهود، يمثل آلية مفيدة لتوجيه المساعدات المالية المقدمة من المجتمع الدولي. وإنني شديد الأمل في استمرار هذه الجهود.

٤١ - وأخيرا، أود الإشادة بممثلي في غينيا - بيساو، خواو برناردو هونوا، وبموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وجميع أفراد فريق الأمم المتحدة القطري، تقديرا لإسهامهم المخلص في الجهود الهادفة إلى المساعدة على تثبيت الأوضاع في غينيا - بيساو، في ظروف صعبة تمثل تحديات على الدوام.